جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٠٤)

نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة

إعداد

د/ حسام مندور

سبتمبر ٢٠٠٠

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

نحو سياسة لتنمية
الصناعات الصغيرة

سبتمبر ٢٠٠٠

نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة

الموضوع	الصفحة
تقديم	
الباب الأول: أوراق في سياسات تنمية الصناعات الصغيرة	١
أولا: نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة	١
تقديم	١
I قطاع الإنتاج الصغير ومستوياته	١
II التوجه نحو الصناعات الصغيرة	٣
III موقع الصناعات التحويلية الصغيرة في الإقتصاد المصرى ..	٧
أ- توصيف مختصر لهذا القطاع	٧
ب-مؤشرات لمجتمع الصناعات الصغيرة في الإقتصاد المصرى	١١
ج-مستقبل الصناعة الصغيرة في مصر	١٢
د-متطلبات تنمية الصناعات الصغيرة	١٤
ثانيا: الصناعات الصغيرة والقدرة على التطوير التكنولوجي	١٨
تقديم	١٨
I بعض الخصائص العامة للمستوى الفنى للإنتاج بالصناعات الصغيرة	٢٢
II تنمية الصناعات المغذية أحد مراحل التطوير الهامة	٢٤
III خاتمة	٢٦
ثالثا: الإدارة في الصناعات الصغيرة	٢٨
تقديم	٢٨
I خصائص الإدارة بالصناعات التحويلية الصغيرة	٣٠
II المشكلة الإدارية وإنخفاض الإنتاجية	٣٢
III دعم القدرة الإدارية كمدخل لرفع الإنتاجية والتطوير	٣٤
IV خليفة المستثمر المصرى	٣٧
رابعا: المشروعات الصغيرة وبرامج مكافحة الفقر	٣٩
تقديم	٣٩
I المشروعات الصغيرة وبالغة الصغر ودورها في الحد من الفقر	٣٩

II مفهوم القطاع غير المنظم ٤٢
III التمويل ودعم القطاع غير المنظم ٤٥
خامسا: المستثمر الصغير أساس النهوض بالصناعات الصغيرة ٤٩
تقديم ٤٩
I مميزات قطاع الإنتاج الصغير فى المجتمع المصرى ٤٩
II تعريف المستثمر الصغير ٥١
III المستثمر الصغير ليس بالضرورة رجل أعمال ٥٣
IV قضية مشروعات الشباب والتحول إلى رجال أعمال ٥٤
خلاصة ٥٥
سادسا: المستثمر الصغير -- الشروط والمواصفات ٥٧
تقديم ٥٧
I الإنتقال إلى عالم الأعمال ٥٧
II شروط نجاح الأعمال الصغيرة ٥٩
III إحتياجات ومواصفات المستثمر الصغير ٥٩
IV المتطلبات طويلة الأجل لمراحل النمو والإستقرار والتطوير ٦١
V القرار الإستراتيجى ٦٢
الباب الثانى: مشكلات الصناعة الصغيرة وسبل مواجهتها:
أولا: المعوقات الداخلية أمام تنمية المشروعات الصغيرة ٦٦
تقديم ٦٦
I تحليل للمشكلات التى تقابل الصناعات الصغيرة فى علاقتها بأجهزة الدولة ٦٧
II المشكلات المرتبطة بمدى توفر البنية الأساسية ٦٩
III " " بتخلف نظم الإدارة ٧٠
IV " " بسياسة الإصلاح الإقتصادى ٧٢
V مشكلات أخرى ٧٢
ثانيا: تكاملية الأداء الصناعى ٧٥
تقديم ٧٥
I الأسباب التى أدت إلى الموقف الراهن للصناعات الصغيرة .. ٧٧

* عدم التصنيع بفكر صناعى نمطى ٧٧
* غياب المساندة التقنية المتخصصة ٧٨
* إنحسار التوثيق الهندسى للإنتاج ٧٨
* تفشى الأمية التعليمية والمهنية والعصرية ٧٩
* العجز فى التدريب القادر على مسايرة التطورات التكنولوجية .. ٧٩
* إهمال مؤشرات الأداء فى النشاط وتصحيح المسار وتعظيم العائد ٨٠
* غياب الأساليب الحديثة فى الإدارة والتخطيط ٨١
* العجز فى مهارات التسويق وتنشيط البيع ٨١

II تكاملية الأداء الصناعى ٨٢

III بعض الجهات وأنشطتها ومهامها المطلوب معايير لقياس الإنجاز فيها وإيجابية وجدية أدائها ٨٦

الباب الثالث: دراسات قطاعية .....

أولا: الصناعات الصغيرة فى مجال الملابس الجاهزة ٨٨

مقدمة ٨٨

I الوزن النسبى للصناعات الصغيرة فى مجال الملابس الجاهزة ٨٨

II التوزيع الجغرافى للصناعات الصغيرة المنتجة للملابس الجاهزة ٩٠

III السمات الأساسية لمجتمع الصناعات الصغيرة فى مجال الملابس الجاهزة .. ٩١

IV أهم مؤشرات العمالة والإنتاجية والتدريبية ٩٣

V أهم مؤشرات الجوانب الفنية والتكنولوجية ٩٦

VI أهم مؤشرات قضايا التسويق ١٠٠

ثانيا: واقع وآفاق تنمية الصناعات الغذائية الصغيرة .....

تقديم ١٠٢

I هيكل وأهمية الصناعات الغذائية ١٠٣

II الصناعات الغذائية الصغيرة ١٠٥

١- الوضع الحالى للصناعات الغذائية الصغيرة ١١٠

٢- أهم المشكلات التى تواجهها الصناعات الغذائية الصغيرة ١٢١

III الخلاصة ١٢٢

IV المراجع ١٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

تمثل هذه الدراسة مجموعة من الأوراق المعدة لمناقشة عناصر مختلفة من سياسة متكاملة لتنمية الصناعات الصغيرة. وتنطلق هذه الأوراق من حقيقة أن قطاع لإنتاج الصغير هو قطاع غير متجانس وشديد التنوع سواء فى المستوى الفنى للإنتاج أو أساليب التسيير والإدارة أو التنوع من محتوى الإنتاج والتوزيع الجغرافى ومدى مقابلته لاحتياجات السوق المحلية الضيقة أو الإقليمية أو الوطنية ... الخ وتتطلب كل هذه الاختلافات معالجات خاصة محددة.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أبواب رئيسية. يعالج الباب الأول بعض قضايا سياسات تنمية الصناعات الصغيرة بما فى ذلك صياغة أهداف عامة لكل قسم من أقسام الإنتاج الصغير بشكل محدد وواضح باعتبار أن تحديد الأهداف هو الأساس فى وضع السياسات والبرامج التفصيلية وتحديد تبعيتها ومن المنوط به القيام بها. كما تعرض الباب الأول إلى قدرة الصناعات الصغيرة على التطوير وأسلوب هذا التطوير وأشكاله وهنا تم التركيز على الصناعات التحويلية الصغيرة والتى يعمل بها من ١٠ إلى ٤٩ عامل. وارتبط كل ذلك فى الفصل الأول بقضية الإدارة ودورها وأثرها على إنخفاض الإنتاجية وسبل رفع الإنتاجية والتطوير. كما ناقش هذا الفصل قضية إختيار ودعم المستثمر الصغير وشروط هذا الدعم وكيفية تحول المستثمر الصغير إلى رجل أعمال بالمفهوم الحديث. هذا وقد أفردت الدراسة مبحثا صغيرا عن القطاع بالغ الصغر ودوره فى الحد من مشكلة الفقر دون التفريط فى الموارد وبالتالى تطرق إلى ضرورة ربط عمليات تنمية هذه المشروعات بـ"التشغيل المنتج" مع شرح وافى لمفهوم القطاع غير المنظم ودراسة لأهم جوانب مشكلة التمويل لهذا القطاع الصغير جدا فى الحجم الواسع جدا فى الإنتشار مبينين أهمية تكامل طرق التمويل النظامية وغير النظامية

أما فى الباب الثانى فقط تعرضت الدراسة لبعض المعوقات "الداخلية" أمام تنمية المشروعات الصغيرة إعتمادا على نتائج المسح الميدانى الذى قام به معهد التخطيط القومى بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء كجزء من متطلبات بحث الصناعات فى مصر والذى قام به معهد التخطيط القومى بالتعاون مع الجانب الهولندى. وفى هذا السياق يتوجه فريق البحث بالشكر إلى اللجنة الإشرافية لبحث الصناعات الصغيرة على إتاحة المعلومات والبيانات الضرورية لإتمام هذه الدراسة بشكل مقبول. وقد قدم الباب الثانى مدخلا منظوميا متكاملا للنظر للصناعات الصغيرة التحويلية باعتبارها جزءا هاما من منظومة الصناعة المصرية وأن أحد أهم أهداف تطوير الصناعة الصغيرة هو ضمان دمجها فى الهيكل الصناعى والمستوى العام

وأخيرا عالج الباب الثالث بعض المشكلات المرتبطة بقطاعات صناعية صغيرة بعينها مع تصورات كحلول مقترحة محددة لبعض المعوقات.

وقد شارك في إعداد هذا البحث كل من الدكتور فتحي الحسيني الذي أعد الجزء الخاص بالصناعات الصغيرة في مجال الملابس الجاهزة. كما أعد الدكتور احمد برانية الجزء الخاص بدراسة "واقع وافاق تنمية الصناعات الغذائية" كما أعد الدكتور أحمد حسين الأستاذ بهندسة عين شمس الجزء الخاص "بتكاملية الأداء الصناعي" وقام بكتابة باقي الأجزاء الدكتور حسام منـدور الباحث الرئيسي لهذه الدراسة.

وأخيرا يتوجه فريق البحث بالشكر الى السيدة لطفية مصطفى لكتابة ومراجعة البحث بشكله المتميز. وكلنا رجاء أن تكون هذه الدراسة مدخلا لدراسات أكثر عمقا وشمولا إن شاء الله.

والله الموفق.....

الباحث الرئيسي

أ.د.حسام منـدور

الباب الأول

أوراق فى سياسات تنمية الصناعات الصغيرة

أولا: نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة:

تقديم:

إن الهدف من هذه الورقة هو مناقشة إطار عام لسياسة تنمية الصناعات الصغيرة إعتمادا أولا على تحديد واف لمفهوم الصناعة الصغيرة ودورها فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية بوجه عام وفى التنمية الصناعية بوجه خاص وذلك فى إطار المستجدات المحلية والعالمية الضاغطة وبما يحقق وضع تنافسى أفضل فى المستقبل.

١ ـــ قطاع الإنتاج الصغير ومستوياته:

إن قطاع "الإنتاج الصغير" هو أبعد عن أن يكون قطاعا متجانسا. وبالتالى فهو لايمثل قطاعا مستقلا بذاته، بل أن هناك تنوعا كبيرا فى إنتاجه من السلع والخدمات كما أنه يتوزع جغرافيا على مجال ونطاق واسع كما أن هناك إختلافات كبيرة داخلة سوف نأتى لذكرها. وإذا كان الأمر كذلك فإن دراسته تتطلب البعد عن التحليلات العامة مع التركيز على المعالجات الخاصة المحددة. وإذا كان القطاع الصغير يندرج فى مجمله تحت مظلة القطاع غير المنتظم فإننا يمكن بالرغم من ذلك أن نميز ثلاثة مستويات

١ - الأنشطة أو المشروعات الموجهة للإعاشة.

٢ - المشروعات الصغيرة جدا بالريف.

٣ - المشروعات الصغيرة جدا بالحضر.

٤ - الصناعات الصغيرة.

وفى المستوى الأول. عادة مايعمل صاحب النشاط دون أن يعتبر نفسه مستثمرا وصاحب عمل وكذلك لايعتبر نشاطه نشاطا إستثماريا ولكن كل الجهد موجه نحو البقاء والمعيشة. وهؤلاء يتم مساعدتهم عادة عن طريق برامج تنمية محلية. وهذه البرامج ذات طبيعة شاملة تتعلق بالخدمات الأساسية من تعليم ورعاية صحية وغذائية وصرف صحى مع أنشطة لتنمية المشروعات وتوليد الدخل.

وتهدف المشاريع هنا لتوليد دخل يسد الإحتياجات الأساسية ويرفع مكانة الإنسان وقيمته.

ومثل هذه البرامج هى برامج مكثفة وطويلة الأجل وبها مهام "مستهلكة للوقت" لأنها تشمل أنشطة عديدة بخلاف تنمية المشروعات.

أما المستوى الثانى: فإن أصحاب الأعمال عادة مايفهمون معنى الإستثمار وهم مستعدون لإستثمار أموال أو مواد أولية أو مهارات أو جهد أو وقت فى أعمالهم كما أن لديهم الإمكانية لإنتاج دخل كاف لمقابلة الإحتياجات الأساسية للأسرة. وتهدف البرامج هنا عادة إلى تكوين مجموعات صغيرة غير رسمية داخل إطار المجتمع المحلى يمثلون ملاكا لأعمال أو مشاريع.

أما مستوى الصناعات الصغيرة ويمكن إعتباره المستوى الثالث. فهنا يظهر المستثمرون الذين لديهم أصول كافية أو لديهم تاريخ إنتمانى(خارج إطار البنوك الرسمية)ولكن يمكن الوصول إليهم عن طريق برامج للبنوك المتخصصة موجهه لهم. وهم وإن كانوا أصغر كثيرا من هؤلاء الذين سبق للبنوك خدمتهم إلا أن لديهم دراية إنتمانية. كما أن لهم مهارات أفضل ورأس مال أكبر.

والصناعات الصغيرة(المستوى الثالث)يمكن تقسيمها أيضا إلى مستويات متعددة ولكن بعضها يندرج تحت أنشطة القطاع غير المنتظم. وعلى أى حال يتم تعريف القطاع غير المنظم أحيانا بأنه المشاريع التى يعمل بها خمس عمال فاقل. ولأغراض هذه الورقة يمكن الإعتماد على هذا التعريف. تصبح بذلك المستويات السابق التعليق عليها كلها مما يندرج تحت القطاع غير المنظم.

وفى الحقيقة فإن برامج دعم الصناعات الصغيرة جدا غالبا ماتأخذ برامج تمويل وعادة ماتكمل ببرامج للدعم الإدارى والرعاية الفنية والتدريب وهى برامج أغلبها مدعم بأموال المساعدات الخارجية.

وتشير أخر التقييمات إلى أن البرامج التى ركزت على القروض الصغيرة جدا كانت أكثر كفاءة من البرامج الأكثر تعقيدا، إذ لاتوجد حتى الأن طرق كفئة من ناحية التكلفة لتقديم الخدمات الفنية للغالبية العظمى من أنشطة القطاع غير المنظم ويبدو أن هذه النظم لم تستحدث بعد.

إن تنوع أقسام الصناعات الصغيرة تجعل قضية وضع الأهداف عملية دقيقة وذلك أن التحديد الواضح والصريح للأهداف هو المدخل لوضع السياسات. وفى القسم الأول وهو الأنشطة الموجهة للمعيشة فإن أهداف الدولة من برامج تمويلية ودعم تتمركز فى توفير قروض صغيرة ميسرة لتمويل عمليات إقتصادية صغيرة فى مجالات الزراعة والتجارة والإصلاح والخدمات بهدف تخفيف عبء الفقر فى المناطق الأشد تعرضا له مع تخفيف حدة البطالة وذلك عن طريق وضع برامج لتنمية الصناعات المحلية ومثل هذه البرامج يمكن أن تباشر عن طريق الجمعيات الأهلية والريفية.

أما القسم الخاص بالصناعات الصغيرة جدا فإن أهداف السياسة هنا تتمثل فى التركيز على مقاومة مشكلة البطالة فى الأساس مع البحث عن فرص حقيقية لإنشاء مشروعات ذات تأثير تنموى بمعنى إرتباطها أماميا وخلفيا بأنشطة أخرى فى المجتمع مع الإهتمام بالنوعية وإعطاء حوافز تساعد على زيادة عدد المشاركين فى كل مشروع سواء كشركاء أو مع الإهتمام بتنمية ملكات العمل الحر ويراعى عند إعداد البرامج تحديد المستفيدين بدقة مع تقديم خدمات متكاملة من التدريب الفنى والإدارى بالإضافة إلى التسهيلات الميسرة من خلال البنوك التجارية.

أما المشروعات الصغيرة الأكثر تطورا وخاصة فى قطاع الصناعات التحويلية فإن الهدف العام للسياسة هو تشجيع قيام ونمو صناعات صغيرة ودمجها مع الصناعات المتوسطة والكبيرة وزيادة كفاءتها وتحويلها جزئيا إلى قطاع مصدر لسلع جيدة النوعية مع التركيز على هدف التشغيل.

II التوجه نحو الصناعات الصغيرة:

١ - إن بحث العلاقة المتبادلة بين الكفاءة والأحجام المختلفة كانت دوما محل دراسة من الإقتصاديين. ومازال هذا التوجه هاما عند مناقشة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية. فهل يمكن تبرير -وعلى أساس إقتصادى- سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة بإعتبارها وسيلة فعالة لتخصيص الموارد. أم يجب الدفاع عنها على أسس إجتماعية فى الأساس وبالذات فيما يخص إمكاناتها فى التشغيل.

وحتى عصر قريب كان الدفاع عن الصناعات الصغيرة أساسه إجتماعى وباعتبارها نشاط يحقق دخول، خاصة فى القطاع غير المنظم فى الدول النامية. وكانت النظرة إلى القطاع الصغير تركز على أنه يفتقد القدرة الذاتية على التواجد حيث يرتبط -خاصة فى الصناعات الريفية- بالإنتاج فى القطاع الأولى وخاصة الزراعة. وقد تمت فعلا الصناعات الصغيرة

الريفية تاريخيا بالإرتباط باحتياجات الزراعة وطلب السكان للسلع الإستهلاكية وساعد على ذلك فى الماضى العزلة النسبية للمناطق الريفية وصعوبة المواصلات وعدم قدرة القطاع الحديث على إستيعاب فائض العمالة والمنتجات الزراعية فى مصر. وقد تركزت هذه الصناعات مكانيا فى المراكز الحضرية الصغيرة فى قلب الريف أو فى القرى نفسها وتمثلت فى صناعات منزلية حرفية أو فى ورش أو فى مصانع صغيرة تقليدية فى الغالب أو صغيرة حديثة تنتج سلع و/أو خدمات دائمة أو موسمية إعتمدت على العمل اليدوى أو الآلات ونادرا على وسائل الإنتاج نصف أوتوماتيكية(مخارط، مفارز، مكابس تشكيل بلاستيك ....الخ.)وهى تعتمد ومازالت-بعد تغير هيكل المنتجات- على خامات محلية فى الغالب أو مشتراه من السوق القومى.

وبذلك كان القطاع الصغير يعتبر أداة قيمة لسياسة التنمية وإن كان ليس فى قلب المشكلة. وهذه النظرة تتغير بسرعة الأن حيث ينظر للإنتاج الصغير - بما فى ذلك القطاع الغير منظم- فى إطار عملية التصنيع وظروف التنمية بشكل عام.

٢- ومع نمو هذا القطاع فى مصر - بكل تكويناته - وإنتشاره فى الريف والمدن الصغيرة على مدى محافظات الجمهورية كلها وشهوده تطورات فى هيكله فى الإرتباط بعمليات تحديث الزراعة،(الإستغناء شبه التام عن عمليات الدرس بالنورج والتحول إلى ميكنة عمليات الحرث بشكل واسع وميكنة عمليات الرى وتغيير مصدر الطاقة فى هذه العمليات من العمل الحيوانى إلى ماكينات تدار بالسولار أو البنزين أو الكهرباء)مع نشأة مراكز صناعية حديثة وسط المناطق الزراعية(المحلة الكبرى للنسيج، قها وإدفينا للصناعات الغذائية، كفر الزيات للزيوت والصابون...الخ)فإنه يمكن الإنطلاق عند معالجة هذا القطاع من المداخل الأتية:

* إن التركيز الحالى على صياغة وتنفيذ مشاريع صغيرة أو برامج أو سياسات لقطاع الصناعات الصغيرة يجب أن يندمج فى إطار التخطيط للإقتصاد القومى ككل مع الإعتراف بأن هناك علاقات متشابكة هامة لابد وأن تأخذ فى الحسبان. وبالتالى يصبح التفكير فى موضوع "الإنتاج الصغير" هو جزء من صياغة استراتيجيات التنمية والتصنيع.

* هناك من الشواهد على المستوى العالمي مايفيد أن التغيرات الهيكلية طويلة الأجل في أسواق المنتجات مع نمو تكنولوجيا المعلومات سوف تؤثر بشكل كبير على أساليب تنظيم الإنتاج ويحدث حاليا تصميم نظم إنتاج مرنة ونمو في تنفيذ العمليات الفرعية خارج نشاط المشروع الأصلي بما يسمح بزيادة وأهمية ودور الإنتاج والمنتج الصغير- الحديث- في النظام الكلي للإنتاج. وباختصار فإن التطورات الحديثة في السياسات والتكنولوجيا تضع الأساس لدور أكبر للإنتاج الصغير. (اتجاه لزيادة درجة مرونة نظم الإنتاج Flexibility وزيادة درجة التطويع Adaptability لنظم الإنتاج وتقليل مشكلات إعادة ترتيب المعدات Resetting. وتستعمل هذه الطرق حاليا بالذات في صناعة الموضة في مجال (الملابس والأحذية).

٣- ويرتبط قطاع الإنتاج الصغير بالصناعة الحديثة والزراعة والتشييد بروابط متفاوتة فهو يشترى المدخلات من الصناعة الحديثة(الغزل مثلا)ولكنه يزودها بالقليل. فمازالت العلاقات ضعيفة وذلك بسبب ضعف الصناعات المغذية الصغيرة(وهذا أحد أهم أسباب تخلفها الفني واستقرارها وصمودها عند مستويات متدنية تكنولوجيا)واعتماد الصناعة الكبيرة والمتوسطة على إستيراد جزء رئيسي من مستلزمات الإنتاج من الخارج(حوالى ٤٠٪)والجزء الأعظم من المعدات وقطع الغيار(حوالى ٩٠٪)' وحيث لم تنشأ بعد في مصر وعلى نطاق واسع صناعات للسلع الرأسمالية والمعدات قد تشجع القيام بتنمية صناعات مغذية' تتمركز في المدن الصغيرة أو الكبيرة حول الصناعات الحديثة ومازالت فرص تحقيق ذلك صغيرة.

وإذا كانت الصناعة الكبيرة تمد الزراعة بالأسمدة والمبيدات والأدوات الزراعية الحديثة خاصة الجرارات ومعدات الرى وغيرها فإن دور الصناعات سوف يكون بتوفير المكونات للصناعة الكبيرة وأعمال الصيانة وإنتاج قطع الغيار. (وهناك إتجاه في إطار سياسة الخصخصة لفصل بقية الأنشطة شبه المستقلة عن الشركات الأم وتأسيس مشروعات صغيرة تمد الشركة الأم بها).

بلغت نسبة المكون الأجنبي للآلات [illegible] ٩٥٪ [illegible]
"[illegible] (الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار" [illegible]
[illegible] ١٩٩٣ العدد ١٢٤.

الصناعات المغذية [illegible] صناعة الأجزاء المكملة أو التكميلية [illegible]
مكونات السلع النهائية [illegible]
[illegible] (وقدرة على امتصاص قدر من العمالة)وهي [illegible] الصناعات الصغيرة [illegible]
[illegible] بالصناعات [illegible].

ويلاحظ فى العقدين الماضيين ظهور الطلب على صناعات خدمية مثل إصلاح السيارات والسلع المعمرة الأخرى وصيانة المعدات الزراعية الحديثة والتى يمكن أن يتحول بعضها إلى صناعات معدنية صغيرة. كما أن تسهيل عملية إنتقال الخامات والعدد والأدوات قد ساهم فى نشأة ونمو صناعات جديدة(السجاد والكليم والأثاث الحديثة)فى القرى. كما ظهرت إمكانات تسويق بعض الخامات الزراعية(التى كانت محلية بحتة)على المستوى القومى وكذلك الصناعات القائمة على المخرجات الثانوية لهذه الزراعات(لب الورق من قش الأرز)كما أدى إلى تحديث الزراعة وبالذات العمليات الزراعية الرئيسية إلى زيادة إنتاجية العمالة الزراعية وإتجاه فائض العمالة إلى الهجرة أو العمل فى المشروعات الصناعية والخدمية الصغيرة.

٤- وإذا كانت عمليات التحديث تتم فى عشوائية وبسرعة حركت معها بذور عدم الإستقرار(إجتماعيا أيضا)تمثل فى تطور سريع لأنماط الإستهلاك وغزو السلع المعمرة وإضمحلال سريع لبعض الصناعات الصغيرة المحلية. فإنها قد جلبت من ناحية أخرى إمكانات كامنة للتطور التكنولوجى والتحديث. ويشير دخول مكونات جديدة فى أسلوب الحياة وأسلوب الإنتاج إلى ضرورة تشجيع صناعات ناشئة وإدخال صناعات جديدة.

٥- وقد تؤدى التغييرات فى الطلب إلى إستجابة المنتجين(نظريا)ولكن ضعف المعلومات والتوزيع الجغرافى لهذه الصناعات وضيق الأسواق المحلية يصعب من/ويؤخر عملية الإستجابة مما يتطلب تدخل السلطات المحلية والمركزية لتوجيه سياسات الإستثمار(التخطيط التأشيرى).

إن التطورات الهامة التى تحدث على المسرح العالمى لها تأثير مباشر على مستقبل التنمية الصناعية فى مصر بوجه خاص. فالتنمية التكنولوجية الهائلة وخاصة فى الإعلام والإتصال وتحرير التجارة العالمية داخل الأقاليم المختلفة وفيما بينها، وظهور أقطاب صناعية جديدة فى العالم النامى، وكذلك التطورات التنظيمية الهامة فى مجالات الإنتاج المتمثلة فى ظهور أنظمة الإنتاج المرنة والأنظمة المتكاملة وربط البحث والتطوير بالإنتاج والتسويق... الخ. كل ذلك يؤثر وسوف يؤثر على مسارات التنمية المحلية. وبالنسبة لمصر فهناك ثلاثة آثار هامة للعولمة تتمثل فى الفقد التدريجى للغطاء الحمائى والمعاملة التفضيلية سواء فى الداخل أو فى أسواق التصدير التقليدية، وإرتفاع أهمية الإستثمار الأجنبى المباشر بإعتباره أداة للحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا وأسواق التصدير ثم أخيرا التهديد بأن تصبح مصر حبيسة

الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة حيث أن الميزة فى المستقبل سوف تتركز فى الصناعات المعتمدة على الإلكترونيات والمواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية والكيماويات الدقيقة وغيرها وبذلك لم يعد يكفى فى الدول النامية ومنها مصر الإعتماد على وفرة المواد الخام أو على رخص الأيدى العاملة فقط فى التنافس فى أى من الصناعات سريعة النمو. وإنما نحن فى حاجة إلى تكامل الموارد الطبيعية مع إستخدام التكنولوجيا والعمليات التى تعتمد على كفاءة العمالة الماهرة.

III موقع الصناعات التحويلية الصغيرة فى الإقتصاد المصرى:

أ- توصيف مختصر لهذا القطاع:

١- يبلغ عدد المشروعات الصناعية الصغيرة(وهى التى يعمل بها من ١٠ إلى ٤٩ عامل)فى مصر حوالى ٦٤٠٠منشأة. ثلثها تقريبا مشروعات لإنتاج الخبز(مخابز)وهى الصناعات التحويلية التى تشرف عليها وزارة الصناعة- عدا الجزء الخاضع لقانون الإستثمار والمتمثل فى صناعات المدن الجديدة والتى يعمل فيها أيضا أقل من ٥٠ عاملا. وتتوزع هذه المشروعات على قطاعات الصناعة الثلاثة عشر وهى بالتالى تشمل قطاعات الصناعات الإستهلاكية والسلع الوسيطة وأيضا إنتاج المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات.

٢- ان أكثر من ٩٠٪ من منشآت الصناعات الصغيرة التحويلية فى الفئة التى ندرسها(من ١٠ إلى ٤٩ عاملا)هى منشآت تابعة للقطاع الخاص المنظم التقليدى. ونسبة ضئيلة تتبع قانون الإستثمار. وهى بالتالى صناعات(وليس منشآت)قديمة ومستقرة وموزعة على مستوى الجمهورية وتتركز فى الأساس فى الحضر ويتعامل الكثير منها مع الغرف التجارية وإتحاد الصناعات. كما تتعامل وبشكل شرعى مع جميع أجهزة الدولة ذات العلاقة(الحكم المحلى، السجل التجارى، الشهر العقارى، التأمينات الإجتماعية...الخ)أى أنها ذات كيانات قانونية ذات تواجد واضح وأغلبها شركات تضامن ٥٣٪أو منشآت فردية ٢ر٢٦٪ أو شركات توصية بسيطة ٥ر١٢٪ وهى مؤسسات تطمح للنمو، ومستوى الدخل المتحقق لأصحابها معتدل أو عال(قياسا بمستويات الدخول السائدة فى المجتمع والقطاعات الأخرى)وتنتج فى أماكن خاصة(مصانع).

٣- تتركز وظائف الإدارة فى يد شخص أو شخصين فى الغالب فى المشروعات التى يعمل بها أقل من ٢٠ عاملا وهى تمثل حوالى ثلثى العدد الكلى للمنشآت(٦٦٪ وعددها ٤٢٢٨